مخطوطات مكتبة ابن عباس

مخطوطة

حاشية الافتتاح على المصباح

المؤلف

حسن باشا بن علاء الدين الأسود

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

قسم الميكروفيلم

رقم المخطوط	
العنوان	فتاح على المصباح
اسم المؤلف	مصطفى بن ابراهيم
عدد الأوراق	٧٢
تاريخ النسخ	
المقاس	

ملاحظات: عليه السماس

نحو

واسم الثاني في الباب جواز اغير مطرد نحو شتان اصله شتيا لان في عدوا لمشابها للازم نحو شتان وشتوا بفتح الفوقية من باب الافعال اي اجذبوا اصله شتيوا بالياء اصله شتيوا بالواو بدليل شتوت البدلت الياء في الواو وفصار شتيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار شتوا واما على ان الف ابدلت من الياء ضمة الواو الرابعة قلبها ياء فتح لانتفاء الحركة مطلقا عما الياء الضعيف وابدلت التاء من السيما جواز اغير مطرد نحو وسنة اصله سنو وفي الصاد نحو لصت اصله لصو بالتشديد لتوبهما اصلها اي الياء والسين والصاد في الحالتين حينا فوزدجة الله عليهم

اسم الكتاب: حاشية الافتتاح على المصباح

المؤلف: مصطفى بن ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف بن قصي بن كلاب ابن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة ابن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ابو بكر واسمه عبد الله بن ابي قحافة عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرة عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب القرشي العدوي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الاموي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف علي بن ابي طالب واسمه عبد مناف بن عبد المطلب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل من السماء الفرقان وخلق من التراب الإنسان وسوى الموت بين الفقير والأمير والسلطان والصلاة على نبيه محمد المحفوظ بجاهه بني آدم وعلى آله وأصحابه ذوي الإكرام والإحسان أما بعد فهذه حواشي كتبتها على المصباح وسميتها بالافتتاح بالنجاح وهو الافتتاح مستعينا بالملك الوهاب قال المصنف في صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد لله الخ

أما كلمة متضمنة بمعنى الشرط فلذلك لزمت الفاء في جوابها نحو أما زيد فمنطلق تقديره عند سيبويه مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم حذفت الجملة الفعلية وما للاقتصاد ثم أبدلت أما من مهما فصار أما فزيد منطلق ثم أعطيت الفاء إلى الجزء لكراهتهم الموالاة بين حرفي الشرط والجزاء لفظا فحصل لك أما زيد فمنطلق واعلم أن استعمالها في الكلام على وجهين الأول أن يستعملها المتكلم لتبيين المجمل على طريقة الاستئناف نحو جاءني الرجلان أما زيد فأكرمته وأما بشر فقد أعرضت عنه والثاني أن يستعملها المتكلم في ابتداء كلام مستأنف من غير أن يتقدم عليها كلام آخر وعلى الثاني فقط أما بعد حمد لله وبعد ظرف من ظروف المكانية وكثيرا ما يحذف المضاف إليه ويبنى على الضم وههنا لم يحذف المضاف إليه

والتقدير فاضربه ضربا عاما لانه اذا لم يقدر في غير الظروف واذا اضمر اضمارا بالظروف لانها عامل ضعيف والظروف مفعول ضعيفا واعمال الضعيف في الضعيف اولى في عمل غير هكذا

فلم يبق بل يترك منصوبا على الكونية والعامل فيه اما الفعل

لنيابتها مناب الفعل نحو في الدار زيد قائما او اكثر الكلام وان

قلت لم لا يجوز ان ينتصب بقول اردت

على ما في اردت بعد الفراغ من كلامه او بقوله

ان المطر عما في اردت ان اعلم بعد الفراغ من

هذا الكلام قلت كما في وهو ان لا تقطع

ما بعد ما في العلم فيما قبلها لان معمول

يتقدم عليها الاستفهام ايها صدر الكلام لا يجوز

منطلق انا زيدا معمول معمول لها اعلم ان لا

يتقدم عليها ما فيه عاجل الكلام كما مر في

في الطعام يحسن جاعل على انه بدل من الله ولا

يجوز ان يكون وصفا لعدم الرابط وهو النظائر

بينهما اتوبيا وتنكيرا فان قيل لم لا يجوز ان يكون

فاخر فظهر انه ليس بمبدل منه فالجواب عنه

ان الموصوف ههنا محذوف ولذا عمل اسم

الفاعل اعني جاعلا اعتمادا على هذا الموصوف

وتقديره الى جاعل النحو حذف الموصوف

واقيم الصفة مقامه فحينئذ يندفع الاعتراض

وشبه النحو بالملح حيث قال كالملح في الطعام

التوربشتي

أخبر

سقطت

الحفظ بحيث ان يكون مضافا الى المفعول وذكر الفاعل
مزوك وبحيث ان يكون مضافا الى الفاعل وذكر المفعول
مزوك تنبيه بالعلم على الاول وكشفا عنه بحفظ الخفر
الولد على الفاعل وكشفا عنه بحفظ الولد الخفر و
لما احاط بمفرداته اى مسائل الخفر ضبطا وهو
علما انه تمييز بمعنى العالم اى احاط ضبطا بمفرداته
وما اتقى اى الولد حافظ الدين فصل في الخفر
والجار والمجرور اعني في النحو بيان موصول و
نصوب المحل بما انه حال من الاسم الموصول او
من الضمير المستكن في الظرف والعامل فيه استقر ان كان
حالا من الاسم الموصول او الظرف المستقر ان كان
من الضمير المستكن فيه متعلق به ولفظا منصوبا ان
بما انها تميز الا بمعنى المفعول اى انقى منصفا فيه

ولفظ

الحفظ بحيث ان يكون مضافا الى المفعول وذكر الفاعل
مزوك وبحيث ان يكون مضافا الى الفاعل وذكر المفعول
مزوك تنبيه بالعلم على الاول وكشفا عنه بحفظ الخفر
الولد على الفاعل وكشفا عنه بحفظ الولد الخفر و
لما احاط بمفرداته اى مسائل الخفر ضبطا وهو
علما انه تمييز بمعنى العالم اى احاط ضبطا بمفرداته
وما اتقى اى الولد حافظ الدين فصل في الخفر
والجار والمجرور اعني في النحو بيان موصول و
نصوب المحل بما انه حال من الاسم الموصول او
من الضمير المستكن في الظرف والعامل فيه استقر ان كان
حالا من الاسم الموصول او الظرف المستقر ان كان
من الضمير المستكن فيه متعلق به ولفظا منصوبا ان
بما انها تميز الا بمعنى المفعول اى انقى منصفا فيه

ولفظ واعلم ان بعض المتاخرين عند قراءتي هذا الموضع
قال اني اقول قاعدة يتوقف بها التمييز بمعنى العامل والتمييز
بمعنى المفعول هي ان التمييز بمعنى العامل اذا اخذته
واضفته الى فاعل فعل وكان بمعنى المفعول اذا اخذته
واضفته الى مفعول فعل والجملة اعني اذا قلت ان اعلم
فعل ماض مبني مرفوعة المحل على الحديث لانه ولهذا يقع
ان اعلم يحتمل ان يكون بمعنى اعلم لانه يكنى به عن
الاكل ويحتمل ان يكون اوكس لسانه لان الاكل
يتضمن معنى التحريك والجار والمجرور اعني من كلام الامام
المحقق متعلق بان اعلم وفي كلام احد المتاخرين بقال
للرجل العالم بتخفيف اللام مبني على الفتح واحترز بقيامه
وقيل هو مفعول من النحو لانه العالم كما ان النحو مجهول
والعلم والعالم كلاهما سببان للتحقيق فعل الفتح

ومع عا يكون بمعنى الغضب ومع الى يكون بمعنى الرؤية

ومع اللام يكون بمعنى الرحمة والتفجع المجرور المتصل

بالمختصات راجع الى عبد الله والمبسوطة مجرورة

على انه صفة لها فانه متى الة المبسوطة لا يجوز

ان يكون صفة للمختص لعدم شرطها وهو الالتباس

بينها وبين الموصوف الة الموصوف حقها ان

والصفة ليست كذلك فالجواب عنه موقوف على معرفة

معرفة وهي الة الصفة او السنة الى الجماعة كما

حكمها حكم الفعل كما يقول النبع جاءت او جاءها

صورة الجمع والواحد وكذلك جاز ان يقول جاءتني

او جاءني واو اردت ذلك لعلمت عرفت الجواب

عنه واختيار المحو الواحد حمل الة الواحد والجمع جائزا

فيكون افتقار الجمع واحد هذا الاشكال وارد

قوله

وهو عطف على الظرفية والعامل فيه نظرت كتبه مجرورة الى اضافة دون اليها

قوله انفا منصوب مطلقا لعلما تقديره قلنا قولا انفا

حفظ النقل بالنقل

قوله موجدتي بسيطا على قوله منتظرتي وهو معطوف

على قوله اردت اكثرها اى اكثر مختصرات تناورا اى تداول

وان بين الاية المائة والجمل والتتمة فوجدت بينهما

يجوز ان يكون بمعنى صادفت فاذا يكون اكثرها منصوبا

لا والمائة والجمل والتتمة بدلا منه وعلمت في يكون

اكثرها منصوبا اولا والمائة مبتدأ بما بعدها منصوبا ثانيا

واما قوله تناورا منصوب على التمييز على كلا التقديرين

فاستطلت الة الكائنة ان الولد جمعها اى جميع الكتاب

الثلثة وهي اى يمينه والجمل والتتمة ينصب جميعها

على انه مفعول ثانيا لان الكائنة الة منتدا المعنويا

ومفعول الة اول الضمير البارز المتصل به وهو اني

استطلت ما خوفه من طال يطول وهو زائد فلما

مذ ما ينقل الى باب استغراق صار مقدرا بكل مستغرق

والمستطاب ان اجلّه اى الولد رفعها اى رفع الكتبة

الثلثة وهو اعنى رفعها منصوب بما اتم منصوب نائب

ان اجلّه ومنصوبه الاول الضمير البارز اعنى كاف المخاطب

والمصدر اعنى اكراهة فى قوله كراهة فاعلها مضافا

الى المفعول وذكر الفاعل مندوب تقديره كراهتى فاعلها

اى فى الكتب الثلثة والضمير الذى يرجع الى الموصول

مستكن فى الظرف وهو منصوب بما انها مفعول لها

والاجاز والاجوز اعنى قوله فان الاضافة اى

الكراهة بيانية للموصول وان فى قوله وان كانت لاتخ

للموصول والاجاز والاجوز اعنى قوله فان الاضافة

مثلها بقوله لاتخ فاستعفيت منها اى الكتب

الثلثة وهو اعنى استعفيت ماخوذ من العفو وهو

لازم

قوله وتقديره تثنية كل واحد منها ما تكرر لاجل استغراق او حال كونه مستغرقا لا باضافة التكرار المذكور

اليه بل باضافة المعاد المصدر به

قوله ان زيدا ما تكرر لاجل استغراق صار مقدرا بكل مستغرق

وضمير فصله هذا المختفر والشويعى فى فصله وتثنيته

فى كل منها عود فى المضاف اليه المقدر بكل واحد منها اى

فى الكتب الثلثة وفى فصله ما تكرر المصدر به بمعنى

التكرار ويجب ان يكون موصولة ليلزم

نفى المكرر وهو غير منفى وانما قلنا وان يجب لما

وان يجوز فيجوز ان يكون موصولة بجزء ما

المضاف ويكون التقدير تثنية من كل واحد

منها تكرار ما تكرر استغراقا للمضاف وهو هو

منصوب بما انه مفعول لم تثنية او بما الحال

من ضمير تثنية والمضاف هو بها بسبب المفعول

كل هو مصدر بمعنى التكرار كمثل ما ذكره واجاب

استغراقا كما عرف استغراقا فى جواز الوجهين

قوله ان زيدا ما تكرر لاجل استغراق صار مقدرا بكل مستغرق

قوله وان الواو للحالية والا لاستغنى عنها بالاضافة

قوله وتقديره تثنية كل واحد منها ما تكرر لاجل استغراق او حال كونه مستغرقا لا باضافة التكرار المذكور

قوله وانما قلنا وان يجب لما ان الاضافة الخ

قوله وان يجوز فيجوز ان يكون موصولة بجزء ما

قوله وتقديره تثنية كل واحد منها ما تكرر لاجل استغراق او حال كونه مستغرقا لا باضافة التكرار المذكور

قوله وان الواو للحالية والا لاستغنى عنها بالاضافة

قوله ان زيدا ما تكرر لاجل استغراق صار مقدرا بكل مستغرق

قوله وتقديره تثنية كل واحد منها ما تكرر لاجل استغراق او حال كونه مستغرقا لا باضافة التكرار المذكور

قوله وانما قلنا وان يجب لما ان الاضافة الخ

قوله وان يجوز فيجوز ان يكون موصولة بجزء ما

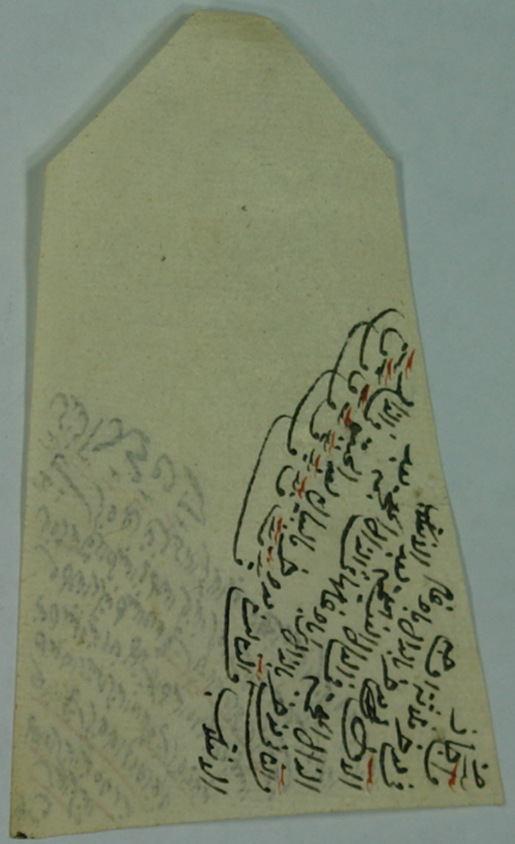

والتنوين اما ان يكون للحقيقة لان فائدة قبل تم قدم

تربيا الكلمة عليها مع ان المقصود من التنوين احرفي الكلمة

فلنا لان لا معرفة احرفا اقدم من معرفة احرف طبعا فقدم

وضعا ايضا للموافقة بباب الوضع والطبع قال

فصل لزم قدم الكلمة على الاعراب والبناء مع ان المقصود

من علم النحو الاعراب والبناء اجيب بانها عارضا

على الكلمة وهي موضوعة والعارض يتصور بدون

المعروض فيكون اعم ولهذا قدمها عليها اعلم

ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة

اقسام الاول في حل اجزاء التعريف واجزاؤه

خمسة احدها اللفظة والثانية الدالة يناسبها الدالة

والثالثة المعنى والرابعة المعرفة وخامسها

الوضع اما الاول وهو اعني اللفظة فهو في اللغة الرمي

فصل

الناطق

قوله بالطبع او بالعقل مثال الاول كرلانة اذا اول على الوضع في المصدر
ومثال الثاني كرلانة اللفظ المسموع من وراء الجدار دالا على تذكير الصوت
والآن اما اصمت بالطبع حتى الصبية البكاء والضاحك كرلانة
بالوضع لان وكل الصوت ليس بكلمة حتى تسميه كذلك

عنه لانه لا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى هو

احدهما التذكير والثاني التانيث كونه دالا وحينئذ

ولكن اللفظ الحامل والآل على معنى بالطبع او بالعقل

فاعلم فيه وقولهم بالوضع يخرجها كما ان قولهم هو

للمفهوم منه وكاخ او اخ للاول يدلان على المجموع وكما

الصوت المسموع من وراء الجدار الدال على تذكير

وتانيثه لانه دال لتانيها على الوضع وعلى تذكيره

وتانيثه ليس بالوضع بل بالطبع او بالعقل

والقسم الثالث في الاسئلة مع اجوبتها

اعلم ان للقائل ان يقول ان ذكر المزوم مستدرك

لان التاء في اللفظة للعصمة يغني عن ذكره لانه

ذكر المزوم لا جواز عن كون الرجل مذكرا وهو قد فرض

لانه لبس اللفظ واحدة فالجواب عنه

ال

الا ان يدل على ما علمت ان اللفظ الواحد صالح

على مثل الرجل لشدة اتصال الحرف بالاسم و

مجاورة العامل عنه اياه عند مجيء العامل فلو لم يقل

مفردة لدخل الرجل في تعريف العلمية فلما قال مفردة

خرج عنه فان قيل قبل الله ذكر التاء في اللفظة مستدرك

لانه ذكر المزوم يغني عن ذكره لانه اعني المزوم

لا يكون الا مذكورا للفظ واحد فالجواب

عن ان عبد الله او اسمي به رجلا يدل على معنى مفرد

وهو الشخص المسمى به مع ان اللفظ مفرد فلو

لم يدخل التاء فيه لدخل عبد الله في تعريف العلمية

مما ادخل التاء في اللفظ خرج عنه وسائل

ان يسأل بان التنوين التام مع معنى يغني عن

ذكر المزوم لان التنوين فيه للوحدة مما قال

صفته فعل أو ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون أموالهم
بالليل والنهار سرًّا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم
وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله أو نكرة موصوفة
بأحدهما نحو كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم و
قوله كل نكرة دلت من قبيل الجملة على النكرة
موصوفة بالفعل وإنما توسط الضمير بين المبتدأ و
الخبر للحصر إلا أنه إذا قلت زيد عالم لم يلزم
نفي العلم عن غيره وإذا قلت زيد هو عالم كان
بمنزلة قولك ما عالم إلا زيد وليس هذا
الحصر إلا هذا وجمعها أي جمع الكلمة كلمات وكلم وإنما
بين الجمع مع أنه من وظيفة اللغة إما تصديقًا بقوله
نحو فرفعت الفئة وإما لدفع الوهم من توهم
أن الكلام أيضًا جمع كلمة كالكلمات اعلم أن الكلمة

واحد

واحد الكلمات فقط لا الكلم أيضًا كما هو زعم
البعض إذ لو كان الكلم جمعًا لكلمة لأنث الضمير العائد إليه
ليس كذلك كقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه
ولأنث صفته أيضًا لكنه لم يؤنث كقوله تعالى إليه
يصعد الكلم الطيب فإنه عائد إلى الكلم باعتبار
صدق الكلمة عليه على ثلثة أنواع أحدها اسم وثانيها
فعل وثالثها حرف ووجه الحصر أنها أي كل كلمة
لا يخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني
الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلثة
أو لا الثاني الاسم والأول الفعل وإما أن يقال كل
كلمة لا يخلو من أن يكون مستقلة بنفسها أو لا الثاني
الحرف والأول فلا يخلو من أن يكون مقترن بأحد
الأزمنة الثلثة أو لا الثاني هو الاسم والأول هو الفعل

الاسم

لم تم اعما يحصل بجد التنوين او ما يقوم مقامه
التنوين ولا يوجد هو في الفعل ولا قائم مقام منه
فلم يضف للتخفيف اما التنوين العوض كالتنوين
في مسلمات فلانه معاقب وعوض عن الحرف الذي
في جمع المذكر السالم نحو مسلمون ولكلام يجمع ا
الفعل الم يدخل هذا التنوين عليه واما التنوين
الترنم وهو ما يلحق مناسب حرف الاطلاق اي
حرف المد واللين الذي يقع في اواخر الابيات
لحسن الانشاد وترك التنوين اذا كان التنوين
وان كانت فيها الغنة لكنه ليس فيه من
امتداد الصوت بخلاف ما في الالف واخويها
سمي الولوع والبيع وهلك نحو قول الشاعر اقلي
اللوم عاذل والعتاب بن فتوني انى اصبت

قوله واما قائم فحامد الواو للعطف ولا ذائدة خوكرم لتنفي السابق وقائم بالرفع معطوف على المنفي المستغرق ولا يجوز جاز هذا العطف لوجود شرطه وقوله
هو اما للتاكيد او المتصل وقد جاز كلاهما وهو ظاهر والا يجوز عطفه على التاكيد الذي هو لكل البارد ولا يلزم ان يكون قائم تاكيدا الى فيه لان
العطف في حكم المعطوف عليه فتفهم العطف على المستغرق فيه

لقد اصابني الله خير عن اصابا واما التنوين
العالي وهو ما يلحق القافية المقيد في بالتنوين
قول الرائد وقائم الاعماق خاوي المخترق مشتبه
الاعلام لماع الخفاق هناك اخضعنا لها بالكلكل
او المنصوب منه وضعها يونزل الترنم في الاداء
والدال لنا على الوقف في الثاني هو ليس بحصوه
ولا تاكيد فالتنوين الاول دخل
الى دخيل فقر فعل في الفعل فاعل الفعل جاء مطلقه والسياق
سوف هذا التنوين مقرب بالى حوف واما الفقر
خول قد دخل تنوين وضعه لتقريب الماضي الى الحال
او اريد به خل بالماضي نحو قد قامت الصلوة
لتقبل الفعل او خل بالمستقبل نحو لما يقم زيد
لتقبل الفعل او خل بالمستقبل نحو لما يقم زيد

اعني في نحو غلامُ ورثت بزيدٍ نحو ورب وغلامُ يلوح
خبراً عنه اذ وضع الواضع لكل يجز به ابتداءً فلو لم يجز
نحو غلامُ زيدٍ وغلامُ بكرٍ لم يحسن ان يخبر عن الاول
وهو محال وفي بعض حاشية التنوين مثال
ما دخله التنوين نحو رجل وزيد وانما اختص دخوله
التنوين بالاسم لانه بما استحق اقسام تنوين التمكن
وتنوين التنكير وتنوين العوض ثم المضاف اليه وتنوين
المقابلة وتنوين الترنم وتنوين المنادى و
الاربعة الاول مختصة بها اعني تنوين التمكن
فانه يفارق بينها الحرف وغير الحرف وهو كل
غير متصور الا في الاسم لان الحرف وبعضه
لا يكونان الا في الاسم واما تنوين التنكير
فانه يدخل على الكلم ليس لها على تنكير ما هو صالح للتنوين

وذلك

وقد فرق

فيما لها لما كانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها
لانا نقول انه من الزوائد فانتفى من الاصل بكثرة الا
الاستعمال الى انهم يشبهونها فروعا تابعة وبنوا
بكر العين فيهما وبحال الكثر استعماله منهما كذا افاد كتاب
الذي تبعنا في شرح الرسالة وما دخله حرف الجزم وجه
اختصاص حرف الجزم بالفعل هو الاشارة وهو الجزم
اختصاص كاختصاص الجر بالاسم فلو لم يختص حرف
الجزم به لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو ممنوع
مثال ما دخله حرف الجزم نحو لم يضرب وما اتصل به اي
الفعل الضمير المرفوع واحترز بالمرفوع عن المنصوب
والمجرور فان الضمير المنصوب ليس مختصا بل يتصل
بالفعل نحو ضربك وانني وبالاسم ايضا عند شيخنا
نحو الضاربك والضاربه والمجرور لا يتصل بالفعل مثل اي

يتصل

وانما يتصل بالحرف والاسم نحو مررت بك وغلامك
ولقائل ان يقول ان اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص
الفعل لانه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره و
اللازم باطل لانه قد يتصل بالاسم كما يتصل به نحو زيد
ضارب اي هو فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يستلزم
بطلان الملزوم فوجب عليه ان يزيد قيدا اخر وهو البارز
لان هذا احتراز عن الضمير المرفوع المستتر في الاسم ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال اتصال اللفظ
دون التقدير والمنوي ليس مثله الضمير المرفوع في زيد ضارب
والضمير المستتر في الاسم لا يتصل به لفظا لعدم ظهوره
فهو من قبيل الثاني اي فقد اختص اتصال الضمير المرفوع البارز
بالفعل ومعناه ثبوته في الاسم وان وقع ايضا في الحرف
نظائره وانما في الاسم فلانه لو اتصل بالاسم لزم

واجيب عن النظر المذكور بان المراد من العوامل في قولهم باختلاف العوامل
الخ تورد على اللفظ او الكلمة فلا يرد عليها ان العوامل مطلقا و
اختلاف العوامل في قولك جاءني رجل فقواه عوامل تتوجه رجل
في حال التوقيف وكان التوقيف حاصلا وجاء حاصلا لاولى ان الاتيان
غير لازم لكي لا يلزم الاستدراك ومن ثم يتجه لزوم الاستدراك
فتامل قال الصبان ان يراده صالح آقاى
بالا يقول ان يختلف اواخر الكلم باختلاف العوامل في
نفس المتكلم بالعوامل فقوله في نفس متعلق بقوله ان يختلف اواخر الكلم فيه
فرع اختلاف اواخرها ان يكون ملفوظا للمتكلم بالعوامل قد يقال هو لفظ مستتبع
خارجا اذا قيل جاءني رجل سواء كان مستتبعا لمن قال منوا دخل وكذا الحال
في البواقي منه افندي

اصلية كرضة فرد وفي الثاني عارضة كضمة سُقْتُ لام
جمع تكسير فلا بد له من تنبيه كحسوا وكان زيادة كرجل في رجل
أو بشخصان كان زيد في الدار أو بتغيير صيغة كسُقْتُ في
سُقْتُ فلا وجه للأولين في الكتاب متقابيّ البتالث
وتبدو بالتغيير في الحاضر في حيث الآتاء والمخاطب
اصلها واو بخلاف تاء التأنيث فربما بقيت على حالها
ثم قصدوا بزيادة الألف للمتكلم أو حده لوجهين
الأول طلبًا للتوافق في أول الثاني والثاني أن الألف
في ابتداء الكلمة لا يقع أصلًا في الحال وهو مبدأ
الحاضر والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام فناسب الألف
لهم تركوها ليس الا بدأ بها فحالهم يسبق من
وأوثر الياء لأن زيادة للمتكلم وحده عند قصدوا
الى زيادة حرف وثيق منها فوجدوا النون قريبًا منها

والياء

قوله والعالم يزادوا وحضر الحروف في بيان فوائد انهم جعلوا في اول الحاضر الحروف الزوائد الاربع للفرق بينه وبين الماضي ولم يكن ما جعلوا الزيادة في الماضي وفي الحاضر لرعاية المناسبة باعطاء الجزء المتقدم للماضي المتقدم والمزيد فيه للمستقبل المتأخر

وأليف لزيادتها لكونها على حالة في الماضي والعالم
يزادوا وهذا الحروف في الحاضر مع انه قد كان إما
صادرًا عن الغائب او عن المخاطب او عن المتكلم وحده
او بغيره مع الغير لأن كان الحاضر والمستقبل بعده
فكان الماضي والمتقدم عليه الصادر بعد كان الجزء
فناسب ان يعطى المتقدم للمتقدم والمؤخر للمؤخر
فاذا اختلف بهذا ان قولهم في قولهم والتاء للغائب
المذكر والتاء للمخاطب المذكر والثانية المؤنث
فظاهر الصواب ان يقول والياء للغائب المذكر وطلحة
وجميع المؤنث والتاء للمخاطب وطلحة وللغائبة المؤنث
فوجدوا او ضمير مذكر اي ما يتعاقب على قوله
احد الزوائد الاربع للمضارعة قال شهاب الدين
في شرح الرائية واتى بهذا لكي لم يتوهم ان الاسم هو

الأول أنهما متفقان في الحركات والسكنات نحو
ضارب ويضرب وهو ينتقض بالماضي الثلاثي
نحو طلب طالباً [illegible] وأمثال ذلك وهي
كثيرة والوجه الثاني أن الفعل شائع بحال كونه
محتملاً للأزمان الحال والمستقبل والتقليل والتكثير
كشيوع الاسم نحو رجل وكما يختص الاسم بواحد
معين بدخول الألف واللام كذلك الفعل يختص بأحد
الزمانين الحاضر بدخول لام الابتداء عليه
وبزمان المستقبل بدخول السين أو سوف
وبدخول قد يختص بالتقليل وفي هذا أيضاً ينتقض
بالماضي فإنه يشارك الاسم في الشيوع إذا كان
مجرداً عن قد لأنه يحتمل القريب والبعيد وإذا
دخل قد عليه يختص بالقرب والوجه الثالث قوله

المضارع

المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما تقول زيد
ضارب وينتقض هذا أيضاً بالماضي الذي يقوم مقام
الاسم بلا مانع نحو زيد ضرب كما تقول زيد ضارب
والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد من
الاسم والفعل المضارع وينتقض هذا أيضاً بالماضي
لأن اللام الواقعة بعد لو تدخل على الاسم والفعل الماضي
فالأول كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة
والثاني كقوله تعالى ولو أسمعهم لتولوا والوجه الخامس
أن الفعل المضارع والاسم عند إطلاقهما يتبادر
الفهم إلى الحال نحو زيد يصلي وعمرو مصلٍّ فكذلك
للماضي وجه آخر في هذا الوجه وإن لم يكن له دخل
وهو أن الماضي والاسم يشتركان في دخول [illegible]
عليهما دون المضارع وفي تاء التأنيث التي تلحق

ما ذكب

اعلم

نحو كان زيد ابوه قائم او قد قام ابوه او ان تنظر بشكرك
او عندك والرابع في المفعول الثاني في باب ظننت نحو
ظننت زيدا ابوه قائم او قد قام ابوه او ان تنظر
بشكرك او في البيت فمحل الجمل الاربع فيها منصوب
لوقوعها موقع المفرد المنصوب والخامس في صفة
النكرة نحو درست برجل صورته حسن او حسن صورته
او ان فراه يعجبك او في حسبه فمحل هذه الجمل الاربع
فيها مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور والسادس
في الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب او وقد ركب غلامه او
وهو ان يستحى نظر او على كتفه سيف فمحل هذه الجمل
الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب
واعلم ان الحال اذا كانت جملة فلا تخلو اما ان تكون
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية فان كانت اسمية فالرابط

فيها

فيها اما بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب واما
بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة واما بالضمير وحده
كقولهم كلمته فوه الى في وان كانت فعلية فلا تخلو اما ان
تكون فعلها ماضيا او مضارعا فان كان مضارعا مثبتا فهو مع
الحال لانه طلب [illegible] بنفسه فمحال ان يليه تانيا بالواو
وان كانت ماضيا فلا تخلو اما ان يكون مثبتا او منفيا
الا انه الاثبات يجب ان يليه قد لفظا او تقديرا
نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد
حصرت صدورهم وذلك لانه ماضي بعيد عن
الانتصاب في الحال ترك لها بعدم الانتصاب فلابد
من قد حتى تقرب الماضي الى الحال واما اذا كان منفيا
فلا يدخل عليه قد لا لفظا ولا تقديرا للتنافي
بينهما في [illegible] كما هو [illegible] وان كان مثبتا

على الاخ في الاحوال الثلثة تقول هذا اخوك وابصرت اخاك
واخاك ومررت باخيك واخيك بالرفع والالف وبالنصب
والياء وبالجر والياء وتقول هذا ابوك وابصرت اباك
ومررت بابيك وكذلك الاسماء الستة المعتلة الآخر
الا ان الواو والالف في حالة الرفع والنصب والياء
في حالة الجر تحذف في الاضافة الى ياء المتكلم
وتدغم الواو والياء فيها فتقول هذا اخي وابصرت
اخي ومررت باخي وتقول هذا ابي وابصرت ابي
ومررت بابي وكذلك الاسماء الستة المعتلة الآخر
الا يقول بعد قولك اضافة الى ياء المتكلم كسرة
لانها لو كانت مضمومة كان اعرابها بالحكاية تقول
هذا اخيك بالرفع ورأيت اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر
بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في
حالة الجر فتدل الواو فيها على حالة الرفع وتدل الالف فيها
على حالة النصب وتدل الياء فيها على حالة الجر وشرط
هذه الاعراب بالحروف ثلثة شروط احدها ان
يكون مضافا لانها لو لم تكن مضافة كانت ملفوظة
بالحكاية تقول هذا ابٌ ورأيت ابًا ومررت بابٍ
والثاني ان يكون مضافا الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت
مضافة الى ياء المتكلم كانت حينئذ اكثر حروفها او حروفها
اعرابها تقدير كما عند بعضهم اذ نحو كاني اب ورأيت ابي
ومررت بابي وكذلك الا يقول الاخ الواجب عليه
الا يقول بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم كسرة
لانها لو كانت مضمومة كان اعرابها بالحكاية تقول
جاءني اخيك بالرفع ورأيت اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر

الحروف

الاخ الا يقول فتى

احكامِ وضع هذا

حرف فيها يكون

الشيء الذي يوتى بالالف والنون او بالياء والتاء

وفي الجمع الأمر يرفع بالواو وينصب او بالياء وينجر
وقيد بذلك لأنه لو جمع بالالف والتاء يلزم الاعراب
بالحركات لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف
ومثال التثنية في حالة الرفع جاءني مسلمان ومثال
الجمع في حالة الرفع جاءني مسلمون ومثال التثنية
في حالة النصب رأيت مسلمين ومثال الجمع في حالة
النصب رأيت مسلمين ومثال التثنية في حالة
الجر والجمع في حالة الجر مررت بمسلمين وبمسلمين وهم
كان اعرابهما بالحروف لانهما ضد حالة واحدة
والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطى
الفرع للفرع كما اعطى الاصل للاصل وانما اعربا
بهذا الاعراب الخاص لانه للتثنية والجمع ستة اقوا
والحروف التي تصلح ان تكون اعرابا فالتثنية الواو

والالف

لأن عمرا زيد يجوز فيه نصبه اوجه لأن عمرا زيد بالرفع ولأن عمرا زيد بالجر ولأن عمرا زيد في النصب اما الاول فلان لا سيما بمعنى المثل وما موصولة وما بعده
عند المبتداء المحذوف في تقدير الكلام اي لا مثل الذي هو زيد وان الثاني فلان لا سيما بمعنى المثل وما زائدة وما بعده مضاف اليه بمعنى تقدير
لا مثل زيد واما الثالث فلان ما عبارة عن الشيء تقدير الكلام لا مثل شيء اعني زيدا والله اعلم

والالف والياء خلفوا جعل اي اعرب التثنية بما بقي بعد الا
اي بالحروف ولو جعل الجمع بما بقي بعد الا اعرب ولو جعل
اعرابها بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب
وبالياء في حالة الجر لوقع الالتباس بينهما حال سيما في
حالة الاضافة كرأيت زيدي اكرم بثلاثة اثنتين او مجموعة
فاختاروا التوفيق فوضعوا على اي وقف بينهما بالياء
اي التثنية والجمع ليدل على ان ما قبلها مكسور وما قبل الواو مضموم
فرقا بين الجر والرفع ثم الزموا
فرقا بين الجر والرفع ثم الزموا الواو
فرقا بين الرفع والجر وجعلوا اعرابها
بالياء في حالة الجر وآثروا النصب فيها لخفته
بينهما بفتح ما قبل الياء وكسر النون في التثنية وبكسر
ما قبل الياء وفتحها في الجمع اما فتح ما قبل الياء في
التثنية فلطلب الخفة لكثرتها وقلة الجمع بالنسبة اليها

والالف

تنوّع في حالة الرفع نحو جاءني كلا هما وفي حالة النصب
رأيت كليهما وفي حالة الجر مررت بكليهما هذا
اذا كان مضافا الى المضمر واما اذا كان اجنبيا
اي كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
اي في لزوم الالف ابتداء وانتهاء حالا لانه ليس بموافق
لم يعن لانه مشتق اسمي بخلاف المصدر فلو لم يقل لفظا
الا قوله لفظا احتراز عن نحو آل فانه مصدر لا يكتب
الا بالالف لزوم التاء مفتوحة مع الواو بخلاف واو خلا
واحترز في الباب بان الكلا اختلف في فتحها فجعلها التاء مفتوحة
الواو اكتب بالالف لانه وفي جعلها مفتوحة مع الياء كالا
الباب الا يكتب بالياء ويستوي الجر والنصب في فتح

فواتح

الاول الاسم بالحركات اصل بالنسبة الجمع وبالنسبة الجمع بالحروف فلو شبه فرع الرفع على الاصل
فواتح وهي التثنية والجمع كما ذكرنا في هذا الباب
بالحروف والثاني هذا الموضع الذي يستوي فيها النصب
والجر في المؤنث السالم بالالف والتاء واما في النصب
فيما اجراه لانه جمع المؤنث فرع جمع المذكر ونصب جمع المذكر
تابع للجر كما مر فجعل كذلك ليكون ملازم ذيادة فرع
الرفع على الاصل وانما قلنا زيادة فرع الرفع على الاصل
ولم نقل على فرع الرفع على الاصل لان فرع الرفع على
الاصل ثابتة في جميع ابواب جمع المؤنث بالحركات
وجمع المذكر بالحروف وقد مر ان اصل الاعراب
ان يكون بالحركات مثل الجمع
المؤنث السالم بالالف والتاء في جميع احواله بالحركات
ومررت بمسلمات بالجر ورأيت مسلمات بالجر ايضا
في الرابع من احواله التي كان النصب والجر فيها بالياء

فصل في بيان الاسماء

على ضربين احدهما معرب وهو اي المعرب ما اختلف

آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا في الفصل المتقدم

وثانيهما مبني وهو اي المبني ما كان حركته وسكونه

اي الذي تكون حركته وسكونه لا بعامل او حيث ذلك

ثم اخذ في تقسيم الاسماء الى التقسيم المذكور ثانيا

شرع في تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على ضربين

الاول منصرف وهو اي المنصرف جاء فعلم اي

الاسم الذي يصح ان يدخل عليه الجر مع التنوين واما

فرس ليدخول بالصرف حيث لم يجتمع فيه سماه

المنصرف لان فيه النصب نحو ... وفاطمة وغيرها

وفي اسماء الداخل عليها اللام او ما نحو نعم والصفات

وثانيهما غير منصرف وهو اي غير المنصرف

جاء فعلم

جاء فعلم الجر مع التنوين اي الذي للتمكن لفظا وانما قيده

بالتمكن لان غيره يدخل عليه نحو مسلمات وجوار

علما وقوله لفظا احتراز عن الحكم اذ التنوين الذي

هو للتمكن يدخل عليه حكما وفي نحو ... جوار بسبب

انه منصرف ليس له الاسم لا علة له بمنع الصرف الا الجمع

التنوين وعلم مما ذكرناه انه لو اجب عليه ان يعتبره

بما قلنا اعلم ان في امتناع الجر منه مذهبين الاول

ان امتناع الجر عنه ليس بمقصود على حدة بل لان الجر

لما كان شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم ومنع

اياه منه تبعا في التبعية اياه في المنع وهو الصحيح

المذهب الثاني ان امتناعه منه مقصود على حدة ووجه

ان الجر ركن من اركان الاعراب وغير منصرف

لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن لفظا

علما ادل عليه النتيجة في ذات احمد حتى يصح الاول

الى نصب عليها بل هو نتيجة مناسب اقتضاه العقل او

حيث ذكر في قوله وان من اسباب المانعة من الصرف

تسعة فتتعلق ببعض المانعة وهي اي التسعة التعريف

والتانيث ووزن الفعل والوصف والعدل والعجمة

والتركيب والجمع الاقصى والالف والنون الحاصل عشرة

اي المنع بهما ان لفي التانيث في النحاة ابو ثابت

زيد ناجيا وفي عدم قبول التاء وفي الزايد الاول

منهما الالف ونون المصدر منهما في لو زايدتان

سكر من سكران لكم من حمراء وامراة بالتعريف بعضها

العلم دون غيره لان المعارف خمسة منها العلم

والمضمر والمبهم والمعرف باللام التعريف والمضاف الى احدها

معنى وكتكون العلمية بجز مانع من الصرف اما التعريف ف

المضمر

المضمر والمبهم فلانهما اي المضمر والمبهم مبنيان وباب

ما لا ينصرف في المعربات واما التعريف المعرف باللام

والمضاف الى احدهما فلانهما يجعلان ما لا

ينصرف منصرفا او في حكم المنصرف على اختلاف المذ

المذهبين فما بقي الا ان يجعل المنصرف غير المنصرف

واذا بطل هذه الاقسام بكونها متعين ان التعريف

المانع من الصرف هو العلمية فمن اجتمع من الاسباب

فيها اي من تلك الاسباب التسعة اثنان او واحد منها

يتكرر فالمنع او منع الاسم من الصرف واما منع الاسم

من الصرف ان تحقق السببان لان كل واحد من تلك

الاسباب التسعة وفي لمسمى ما التنوين ومع التنكير

لان قد الاسم فرعا بعد كونه منكرا او التانيث وهو

التنكير لجيبه في اسم العام بعد ما هو زيادة وفي المؤنث [illegible]

فرع عليه وجاء فرعا مجيئه اذ يقوم فرعا ما مجيء
يقوم وذهب وزنه فعل فرع يوزن اسم لان
الفعل فرع اسم فيوزن فرعا يوزن اسم ولو صغر
فرع هو صوف لانه تابع وما هو تابع فهو فرع فهو
لمتبوع وكيد فرع المجدول عنه لانه فرعه عنه والبيض
فرع الوبر لان كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولشيء غيرهم
فرع عما لتمام والتركيب فرع المفرد لانه موقوف عليه
وبجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد
واما الاسم والفعل ففيه خلاف فقال الكوفيون الا
الفعل فرع الاسم فيوزن او اوجد سببا او
باب الاضافة للمضاف فيوزن وعيني عما جاء
عليه وقال البصريون ليس لهما مقيس يعرف الا به فرعا
فرعا شيء من جهة كانت اي الفعل والاسم علامتي

الفعل الشبيه باسم الفاعل فرع الاسم لان الاسم الفعل
انه قد يجيء فعل صفة اي يقوم فرعا ما مجيء
يقوم وذهب وزنه فعل فرع يوزن اسم لان
الفعل فرع اسم فيوزن فرعا يوزن اسم ولو صغر
فرع هو صوف لانه تابع وما هو تابع فهو فرع فهو
لمتبوع وكيد فرع المجدول عنه لانه فرعه عنه والبيض
فرع الوبر لان كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولشيء غيرهم
فرع عما لتمام والتركيب فرع المفرد لانه موقوف عليه
وبجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد
واما الاسم والفعل ففيه خلاف فقال الكوفيون الا
الفعل فرع الاسم فيوزن او اوجد سببا او
باب الاضافة للمضاف فيوزن وعيني عما جاء
عليه وقال البصريون ليس لهما مقيس يعرف الا به فرعا
فرعا شيء من جهة كانت اي الفعل والاسم علامتي

الفعل الشبيه باسم الفاعل فرع الاسم لان الاسم الفعل
انه قد يجيء فعل صفة اي يقوم فرعا ما مجيء
يقوم وذهب وزنه فعل فرع يوزن اسم لان
الفعل فرع اسم فيوزن فرعا يوزن اسم ولو صغر
فرع هو صوف لانه تابع وما هو تابع فهو فرع فهو
لمتبوع وكيد فرع المجدول عنه لانه فرعه عنه والبيض
فرع الوبر لان كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولشيء غيرهم
فرع عما لتمام والتركيب فرع المفرد لانه موقوف عليه
وبجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد
واما الاسم والفعل ففيه خلاف فقال الكوفيون الا
الفعل فرع الاسم فيوزن او اوجد سببا او
باب الاضافة للمضاف فيوزن وعيني عما جاء
عليه وقال البصريون ليس لهما مقيس يعرف الا به فرعا
فرعا شيء من جهة كانت اي الفعل والاسم علامتي

بالنظر الى المذهب الاول وهو الامتناع ... اى بالنظر الى المذهب الثاني وهو امتناع الجر منه فقط
علم صفة علم صفة

وهو التنوين ويتبع الجر التنوين مع الجر في ما تردد
فيه سبب واحد مكانه اجتمع فيه سببان فيمنع
الصرف وأما السبب الواحد عند المتكرر فلا يمنع الصرف
لأن الاسم مع السبب الواحد متجاذب بين الأصل و
هو الصرف وبين الفرع وهو ترك الصرف فلم يترجح
جانب الفرع على جانب الأصل فيجذبه الأصل لكونه أصلا
أي الأصل في الاسم الصرف وإذا اجتمع فيه اثنان
يترجح جانب الفرع على جانب الأصل فيمنع الصرف
فما وجد فيه ذلك أي الاسم الذي وجد فيه غير المنصرف
فيه أحد عشر اسما خمسة منها ما لا ينصرف في حالة
التنكير وهي أفعل وهو يمنع الصرف حال كونه
صفة في الأصل بالتحقيق لا على التوهم وبهذا
القيد احترزنا عن مثل أربع في قولنا مررت بنسوة

اى لا يعتبر الصفة في الاصل بالحقيقة
فانه فيه وزن الفعل والوصف
اربع

والتكميل عبارة عن الالف واللام صفة والجر عبارة عن العدم والقرع صفة والله اعلم بالصواب

أربع فإنه منصرف لعروض الوصفية فيه واحترزنا
عن مثل الأجدل والأخيل فإنهما منصرفان عند سيبويه
لعدم تحقق كونهما صفتين في الأصل والمعتبر
الا يعترض بأن لا يتناول الا حرف أربع اسم هو الا
ثناء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء
لكونه فإنه كان الوصفية والخبر يمنع الا
المراد من التاء التي لا يقبلها وزن الفعل هي تاء
التأنيث والتاء التي يقبلها أربع ليست تاء
التأنيث بل تاء التذكير المخصوصة لعلامة المذكر
فلا يصدق ما ذكرتم من منتقض إلا أن أفعل
لعروض الوصفية مثل أفعل صفة نحو أحمر فإنه
غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنها فعلان
الذي يجيء مؤنثه فعلى نحو سكران فإن مؤنثه سكرى

وَلَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ يَا جَوَادِيَ أَعْلَمُ الْأَصْلَ جَوَارٍ فِي
حَالَةِ الرَّفْعِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ جَوَادِيْ بِالتَّنْوِينِ أَوْ الْأَصْلِ
فِي الْاسْمِ الصَّرْفُ وَمَنْعُهُ بِحُصُولِ السَّبَبِ عَارِضِيَّةٌ فَلَمَّا
كَانَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ ثَقِيلَةً حُذِفَتْ فَالْتَقَى السَّاكِنَانِ
أَحَدُهُمَا التَّنْوِينُ وَثَانِيهِمَا الْيَاءُ حُذِفَتْ لِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ
فَإِذَا كَانَتْ خَارِجَةً مِثَالُ اقْتِضَاءِ الْجَوَارِ لِكَوْنِهَا عَلَى وَزْنِ
سَحَابٍ وَسَوَادٍ وَبَيَاضٍ وَسَلَامٍ وَكَلَامٍ فَتُحْذَفُ
وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْجَرِّ فَإِنَّهُ إِنْ عُلِّلَتْ فِي حَالَةِ
الرَّفْعِ هَذَا عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَأَمَّا عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فَإِنَّهُ أَصْلُ
جَوَارٍ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ نَحْوُ جَوَارِيْ بِغَيْرِ التَّنْوِينِ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مُنْصَرِفٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الضَّمَّةُ لِكَوْنِهَا ثَقِيلَةً عَلَى الْيَاءِ
فَبَقِيَتِ الْيَاءُ سَاكِنَةً وَلَمَّا حُذِفُوا الْيَاءَ فِي الْجَرِّ وَاجِبًا كَانَتْ
سَاكِنَةً وَمَكْسُورَةً مَا قَبْلَهَا لِلِاكْتِفَاءِ بِالْكَسْرَةِ وَاللَّيْلُ

اذا اجر

اذا جر والكبير استعمال المستحسنا حذف الياء في جميع
لكونه ثقيلا بالنسبة الى الجر وحبذ جواري والتنوين
فيه عند سيبويه محذوف لحركة وقبل الياء
المحذوف والاول اولى لانا حذف الياء لوجود
التنوين فلا يقع عنها عند لانهما لم تحذف الا
بعد وجوده واما بقية الشيء عوضا عن الياء
بعد تنوينه حذفه لثقله واما في حالة النصب فلا فتا
غير منصرف ولو قيل في حالة الجر مررت بجواري با
لفتحة لكان له وجه لكونه غير منصرف وفتحة الفتحة
على الياء وسنة منهن اي من احدى عشرة اسما جاء في
حالة التنويع وهي الاسم الاخير العلم مثاله نحو
ابراهيم واسماعيل فانها غير منصرفة للعلمية و
العجمة واذا نكرتها بان سميت بها شيئا صار منصرفا

حلاوة بك

هو اللازم

فإن كان السبب الآخر العدل ووزن الفعل جاز أن تصرفه
وأن لا تصرفه وإن شئت قلت بقي فيها سببان واحد لأن العلمية ليست بشرط
فيها لو كانت شرطا فيما بقي بسبب على حدتها وأما بيان أنها ليست بشرط في العدل فلاستقلال
العدل مع سببين آخرين من العلم غير العلمية فلو
كانت شرطا فيهما لم يمنع العلم من غير العلمية
العلم من غير العلمية كعمر وزفر فلم ينصرف للعدل
والعلمية وأما بيان أنها ليست بشرط في وزن الفعل
فلكونها مانعة في العلم بدونها نحو أحمر فلم ينصرف
لوزن الفعل والصفة الأخرى إن سميت به رجلا
هذا استثناء من قوله ينصرف في حالة النكرة ما لم يعد
ينصرف في النكرة أيضا عند سيبويه وحجته أنه
كان في أول أحواله غير منصرف للوصفية ووزن الفعل

فإن كان

ما فيها ممتنعا من الصرف للعلمية والتركيب مانعا إنكارا
فإذا زال أحد السببين وهو العلمية مثلا قبل كان
فالواجب عليه أن ينون أو ألم يستحق الثاني فمنع
الصرف ولا يلزم الأول صوتا ليجيء خمسة عشر
سببا لأن كلا واحد منهما يمنع صلاحيتهما
واحدا مثلا إذا سميت برجال جمع رجل فيما
لأنهما من جنس واحد فلا حاجة إلى عدهما اثنين بل
لأن كلا منهما فيما لا ينصرف وهو موجود وهذا إن
فيما لا ينصرف في معرفة ينصرف في النكرة
لبنا فيما بلا سبب أنه كان سببا لأجل العدل
ووزن الفعل لأن العلمية شرط ومعدوم ما قالوا
انتفت العلمية انتفى أحد السببين لانتفاء الشرط
وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فبقي بسببين

فإن كان

بالتشديد كما في نحو احمر وانما عدد سيبويه فيه الى اصله
والفتح اكثر كما في الاوسط اي الفتح في سكون الذي قبل اوسط
يجوز في الوقف وتركه اي ترك الوقف فيه نحو هند وهندْ
وفيه ولوط واما جواز ترك الوقف فلوجود السببين
المانعين من الصرف واما جواز الوقف فلمصادفته سكون
الاوسط احد السببين فبقي على سبب واحد والسبب
الواحد لا يمنع الصرف الا اذا انضاف اليه ما يقوم
مقوم فاثبتوه تعالى كذبت قوم نوح المرسلين بالتنوين وقوم ثمود
جاءت اسلمنا لوطا وفاطمة بسبب التانيث كما في وجود وقوم
السببين الباقيين اما لم ينصرف البتة لوجود السببين ولا يجوز
في الحرف بالحاء وقد لبناء السببين على تذبذبا وكذا الى
التعليل في المتحرك الاوسط نحو سقر اسم امراة لم ينصرف البتة
والالف في الكسباب والتاء في قولهم

حاكم

قال حاكم للتعليل اي لان حكم حكم الرباعي كساعد
وربما تنقل حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع حتى
والدليل على تنزله منزلة الحرف الرابع انهم قالوا
في السبع الى ضبع ضبعٌ وضبعٌ بالحذف في الاول والثاني
في الثاني ولم يجوزوا في نحو فخذ الا الحذف نحو فخذ
ولم ينل ضارورة لاجل وقوع الالف قائمة مقام انهم
جعلوا نحو جمدرش ونحو سلم ناقة سريعة السير بمنزلة
ضباري في عدم جواز الثلث وان كان الالف زائدة
لتنزل حركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع حتى كان الالف
وقعت قافية فلذلك اجروا نحو
ستجزى سعاد وزينب فلم ينصرف ونحو حذام من
فعال التي عدلت عن فاعلة فيه سببان الاول العدل
عن فاعلة والثاني التانيث لفظا لان فعال في علمية وعدل
وتانيث واما قطنا

حاجي بابا

للتوصيف والالف والنون لامذ يذتين ماذا انكرته
ذالت العلمية واعيد الى اصله الذى ثبت له من منع
الصرف نحو سكران وسكرى عند سيبويه واما عند
الاخفش فمنصرف في النكرة كما انصرف فيه عنده
واما الجمع الاقصى نحو مساجد فانه اذا سمي به رجل لم
ينصرف لانه فرع به الاعجمي الموقف حيث لم يكن له
نظير في الاحاد فان انكرته لم ينصرف في الاخفش كما
ينصرف نحو احمر في قوله بعد التسمية او اشبهت بالاعجمي
بمنزلة التسمية واذا كان الامر على ما قلنا يجب
ان لا ينصرف بعد التسمية على مذهب سيبويه لان التسمية
لا تزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا
واحدا والتعريف سببا اخر بقي انصراف كما كان قبل
الاخفش واجبا بعد التسمية بزوال احد السببين وهو

فلما كان الوصف زائلا فانه اعيد الى اصله الذى
ثبت له من منع الصرف واما عند الاخفش فانه منصرف
في النكرة ومجتمع الاصابع قد زال
بالتسمية وهي لا تجتمع بالتنكير فبقي على سبب واحد فيلزم
عليه انصراف افعل كل اسم سمي به مثلا اذا انكر نحو
التسمية هو انه ينصرف عنده نظيره من غير الاشتقاق
على قول سيبويه لاعلة قول الاخفش وكذا حمراء
التي تنصرف نكرة كانت او معرفة كحمراء وبشرى
وصحراء وحمراء كان ينصرف في النكرة ايضا كما
وكذا افعال الذي يجيء مؤنثه على فعلى كان ينصرف
في النكرة ايضا كما قلنا لان عدم الانصراف في اول الامر
للالف والنون المزيدتين واعتبار الصفة الا
صلية عند التسمية واذا سمي به لم ينصرف ايضا

للتوصيف

منهما علة فرعية فيتوقف الا امتصوف في باب ما لا ينصرف

منعة اجراءها فلانها الكلام اذا اضيف او دخلها اللام

واللام فرع في الكلم عن شبه الفعل لدخول احدهما على الاسم دون الفعل فاعطيا ما اعطيا

فلم يمكنا عروضه لعدم اكمال اعراف التنوين بالاضافة او

بال لفي واللام للمنافاة بينهما واما قال اخرون انه

انصرف لانه في اجراء كسب كلها واما هو في انصرافه

قال بعضهم انه منصرف مطلقا لانه ليس فيه الا علة واحدة وقال عليه جماعة

خواص الاسم فرع في فرعية الفعل فرجع اصله فانصرف

لذكر وقال بعضهم الصواب انه غير منصرف مطلقا لانه علما

بالعلمية وتحقق فيه ذكر التفصيل وهو ان يقال ان كان

احد السببين اما العلمية مع التركيب ذائدا بالف ونون او بوزن

الف ولام كان الاسم منصرفا كحمد وعمر وان لم يزل

كان غير منصرف

كان غير منصرف كحمد واحمر وسكران

صفة علما بالعلمية تقول عنده وحول اللائق

واللام عليه مررت بالاحمر والاحمر وعند الاضافة

مررت بعمرهم وبعمانا وكونه قدم مثال الاضافة

على مثال جاء رجل عليه اللائق واللام لكان احرى نظرا

الى اللفظ والتثنية مرتبا وكما فرع عن بناء الحرف

شرع في البناء فعال البناء ضربان احدهما لازم وثانيهما

عارضة فاللازم اما ان يبنى لاشتباهه بعض الحرف

كاين فانه متضمن معنى حرف الاستفهام اذ قولنا اين زيد

في قوة قولنا اذ زيد في السوق ام في المسجد ام في الدار

ام في غيرها او بمعنى الجزاء اذ قولنا اين تجلس

اجلس في قوة قولنا ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس

في المسجد اجلس فيه وعلى ذلك وكذا متى فانه متضمن لحرف

الاستفهام

بمعنى الحرف

انتهى باب الكنى في حالة النصب والجر يلزم حذف الياء
عن الحمزة وعلى القلب يلزم انقلابها بهمزة واوا في حالة الرفع
والجر يلزم حذفها مع الحمزة وانقلابها ياء في حالة
الاعلال وحذفها مع الحمزة هو خلاف في الاصل والكناية
عن العلم هو اسم يذكر بعد اسم آخر يكون اخص منه بكناية
فيه تبنيا على عادة العرب بكناية الخطاب في قبح الافراد
فراد والتذكير واما بناؤه على الحركة فلتوافق
الحركة التي هي عارضة اذ الاصل فيها البناء السكون

واما على الضم فلشبهه بحركة البناء
واحترز بالمعنوية عن اضافة الصفة الى الموصوف نحو يا
عبد الله ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا لان تلك
جبلا بنصب الجبل على التشبيه بالمفعول به
عن اضافة الصفة الى الموصوف نحو يا
عبد الله ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا لان تلك
جبلا بنصب الجبل على التشبيه بالمفعول به

انتهى باب

عن اضافة اليه والياء مهما يكن لا يتبعه وصف اليه كما تقدم
مجرورا ولا بدلا من ضمير منبها بالاولوية
والاسم علما يلي السبق فانسبا بهذا الا يجاء
ان يتنزل منزلة كلمة واحدة فيلزم وصف الياء بالكسر
مبنيا لا متناع وقوع الاعراب وزوال الكلمة فاكلا
فيلزم ان الموجود علامة مكان وعلامة مبنيان بقاء
ما ذكرتم من انه ليس بمبني والجواب عنه الياء حرف له
ضعيف والكاف والهاء حرفان قويان لا على يلزم من
شبه الجزئية بما فيه ضعيف شبوتها بما فيه قوة فلهما
بشبه في علة كل وعلة من الجزئية للاسم كيا والا على في
الاسماء الا عراب فبقي اضافتها اليهما على اعرابهما
ليجري على سنن الا على واما بناء اضافة الى ياء
المتكلم على الكسر فلانه لو كان مبنيا على الفتح لزم

وبالحرف في المناداة المفردة كقولك الا عمرو يا رجل
ضد بيدي لانه يخرج منه لدخول ابن بين كلمتي الخطاب
في حبيب التوبيخ والتنبيه في المبني الدار في النكرة المقصودة
التي هي مضاف لفظي نحو لا رجل في الدار ولا
بنين لكم لتضمنه معنى الحرف اذ هو قولنا لا رجل في الدار
مبني على ما يسئل به فقال لا رجل في الدار فيقول
اصل الجواب لا رجل في الدار فحذف في الاستغناء
هو يا في النكرة المقصودة على العلم ثم وما يأتي
على الحركة ما ضموا وما على الفتح فلما سبته عمل
عمل الا لانه عملها النصب لكونها محمولة على الاصل
وفرقا بين الفتح والنصب من جهة التنوع واخذوا بالكثرة
في الحرف انها ليست بجنس لها فانها ليست كم خبر
وعملها مخصوص بها بالحرفية وبأن لحوقه في الصفات

والمشبهة بها ما انتهاء غير تنوين وانه وفي الاسم المذكور
عليه حال الا الباء في بناء التركيب في كلمتيها فكره بناء
تركيب اكثر في كلمتيها والراجح في المبني الدار هو المركب
واراد بالمركب ما هما حقه ركب في اسميها ثانيهما
فتقدم للحرف واولها عند ضاربهم بالمنع الصفات
في شروط النون بدليل ايراد تمثيله بقوله تحذفه
عن واما بناء كره الاول منه كونه بمنزلة الجزء الاول
من الكلمة الواحدة واما بناء الجزء الثاني منه كونه متضمنا
للواو لان اصله في قولك خمسة عشر خمسة وعشرة
وعدله في البناية للتخفيف واما بناء الجزء ان معا على
الفتح اما الاول فلانه الثاني منه في بناء الثاني
في حبس الزيادة فكما الاول حافظ الثاني بنوه
فتحوا الجزء الاول حافظ الثاني بنوه فتحوا البتة

والمشبهة

وأما الثاني فلمناسبته بقوله إلا في أسميا الأعداد
عن قال سيبويه فإنه أتى جزء الأول منزلة الثاني على
أحد المذهبين وقوله ثانيهما متضمن الحرف أقرأ
نحو بعلبك فإنه مركب من أسميا والجزء الأول منه
منزلة الثاني على أحد المذهبين لعدم تضمن الثاني
معنى الحرف وقوله وأولهما في صيغة بالمثنى المضاف
في سقوط النون أحد اثني عشر فإنه مركب من
ثانيهما فتضمن معنى الحرف والجزء الأول منه مقرب
والثاني في المشابه بالمثنى المضاف في سقوط النون
للإضافة لئلا يلزم اجتماع النقيضين والجامع
من المبني العادي ما حذف أي الاسم الذي حذف منه المضاف
وإنما بني ذلك لكونه شبيها للحرف من حيث أنه
محتاج إلى الغير وإنما بناؤه على الحركة فلكونه
وهو المضاف إليه
أي فلكونه كالحرف يحتاج إلى متعلق والمضاف يحتاج إلى المضاف إليه
على الضم

على الضم فلجبر المحذوف منه بأقوى الحركات وهو الضم
ولكون الحركة البنائية مخالفة لحركة الإعرابية وهي
الفتح والكسر نحو حيث قبل ذلك أو فيما ذلك بناء على تقدير
أن يكون المحذوف منه منويا أما إذا لم يكن منويا فيكون
معربا كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد
أغص بالماء القراح وهو أي ما حذف منه المضاف إليه
قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع بالجملة وكذا باقي الجهات
الست وهي أمام وخلف ويمين ويسار تقول عند عدم حذف
المضاف إليه جئتك من قبل زيد بالجر بتنزيل الإضافة وهي
نصب بعوامل تنزيل ما علم في الخطاب ونويتها أي تلك الإضافة
والضمير البارز في نصوب المحل على المفعولية لنويت وفاعله في
الخطاب أيضا فتقول إذا حذف منه المضاف إليه
جئتك من قبل بالضم وسمي هذه أي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست

غايةٍ بالجر لانه نصب المحل الكونه بدلا من المفعول والتاء محول
عن الجر كما فعل في صدر الكتاب والتشبيه للغاية على معنى
ان غاية المضاف اي تمام المضاف بالمضاف اليه فلما
النظم اي المضاف اليه تمحضها اي تقبل وبعد وتحت
فباقي الجهات الستة قد لا اي قبل وبعد وتحت وباقي
الجهات الستة قد وما يتبع الكلام عنها اي تلك الجهات
وكما وقع في المبني للاسم والعامل في ان فعال فعال المبني للاسم
في المبني للاسم والعامل في ان فعال فعال المبني للاسم
من ان فعال وهو فيها محصورة في نوعي المبني
المضاف وان في المبني للاسم والكلام في بيانها فقد
صدر الكتاب بالنوع الواحد في المبني للاسم من ان وبالاسم
غاية مجرورة بمجرور اجماعا والعامل في المبني العامل فيه من ان فعال اي
اي صادع له وطلقا قبل اذا اتصل به اي اي صادع نون

خمسة جاءني

خمسة جاءني الثلاثة كانت او مبنية او اذا اتصل به ضمير
نون التاكيد مخففة كانت او مشددة فنون نحو يفعلن
بالبناء والتاء بناء اي صادع الذي اتصل به نون خمسة جاءني
الثلاثة كانت او مبنية فهو بها يتصل بالتاء
والبناء بالتشديد نعت اي صادع الذي اتصل به نون التاكيد
وطلق واما كان بناؤه عند اتصالها عارضا ثم
فوتا بروتها اي بنية وهي اي بنية فمرة واما
بناؤه عند اتصال النون المذكورة فلانه يوجب بكونه ما
ما قبله بناء كلمة ثنتين جاءني اتصل به فتحة ان عرب
اذ ان عرب ان يقع في وسط الكلام فان قيل لم يجوز
ان يكون ان عرب فتحة ان الجواب عنه ان ان عرب
التقدير ان ما يكون في اخر ان صيغة في ان فعال البناء
وهو اي في بناؤه عند اتصال النون به وهو ان شعار

عاملاً واما الاسم المتمكن فانه يعمل اما عمل الجر واما الرفع والنصب
يخرج على ذينك وجهين ويدل على انه لا يعمل الا الجر والرفع والنصب
فاطبق العامل عنه اى عن النحاة اما او جب هذا الكلام
عليه وهو مخصوص بان عراب النظائر او تقديراً او محلاً
او جب فيه جزءاً فاعل غير احد وجود اى التعلق بالوجود
على وجه متعلق بقول لو اعلم ان العامل غير مقتضى لما ذكر
يعيد الكلمة قابلة له ويثبت لها صلاحية لقبول الاعراب
كالفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل ما اوجب الاعراب
كقولنا زيد قائم فان قولنا قائم اوجب الرفع في زيد على هذا
الحركة واذا قال ما اوجب ولم يقل لفظاً او جب ليعم العامل
المعنوي والعامل عندهم قرباني الاول لفظي والثاني
معنوي قال لفظي اى العامل اللفظي قرباني الاول قياسي
والثاني سماعي فالقياسي وهو اى العامل اللفظي القياسي

فاصلح

فاصلح ان يعمل في كل ما كان كذا اما قياسي
كقولنا غلام زيد عمادا ثنيا اثنان اول والثاني وهو مسا
علته اى علة ما تأثر في الثاني وهو علمية اى علم غلام زيد
او اريد عمرو وقتو با بكر وهو النظم وهو مسا علته اى
الاول في الثاني والاول اولى لان التعميم يرجع الى
الاضافة دون المضاف اليه عاملا او معمولا وهو ان
العامل اللفظي السماعي فاصلح ان يعمل في كذا او هذا قياسي
كذا وهذا يعمل كذا وليس الا بخاوزه فلم يكونا الا
الباء جزءاً لفظ ولم يجزم ولن تنصب والعامل المعنوي
فكرته في موضعه ان شاء الله تعالى وهو في الباب الاول
شرع في الباب الثاني فقال الباب
الثاني في بيان العوامل اللفظية القياسية وهي ثمانية
الاول من هذا الباب على الترتيب فعل وهو اقوى العوامل لاطرادها

فاصلح ان يعمل في كل ما كان كذا اما قياسي
كقولنا غلام زيد عمادا ثنيا اثنان اول والثاني وهو مسا
علته اى علة ما تأثر في الثاني وهو علمية اى علم غلام زيد
او اريد عمرو وقتو با بكر وهو النظم وهو مسا علته اى
الاول في الثاني والاول اولى لان التعميم يرجع الى
الاضافة دون المضاف اليه عاملا او معمولا وهو ان
العامل اللفظي السماعي فاصلح ان يعمل في كذا او هذا قياسي
كذا وهذا يعمل كذا وليس الا بخاوزه فلم يكونا الا
الباء جزءاً لفظ ولم يجزم ولن تنصب والعامل المعنوي
فكرته في موضعه ان شاء الله تعالى وهو في الباب الاول
شرع في الباب الثاني فقال الباب
الثاني في بيان العوامل اللفظية القياسية وهي ثمانية
الاول من هذا الباب على الترتيب فعل وهو اقوى العوامل لاطرادها

اى القياسية وان شبهته فى استحقاق اسطاه التقديم على غيره
اسطاه لكون اسطاه بمنزلة الكلى وغيره اسطاه بمنزلة الجزئى اما
بيان الاول فهو ان اسطاه عبارة عن ان يكون مخصوصا
بشئ دون شئ والكلى حال يمنع من تصورة بمنع وقوع الشركة
كالحيوان فان تصورة لا يمنع من وقوع الشركة فيه
فيكون اسطاه بمنزلة الكلى لان كلا منهما يختص بشئ
دون شئ واما بيان الثانى فهو ان غير اسطاه عبارة عما
يكون مخصوصا بشئ دون شئ والجزئى ما يمنع تصورة
من وقوع الشركة كزيد فان تصورة يمنع من وقوع الشركة
فيكون غير اسطاه بمنزلة الجزئى لان كلا منهما يختص بشئ
دون شئ واذا ثبت هذا فاعلم ان الكلى مقدم
على الجزئى لكونه جزء للجزئى كما بينا والجزئى متقدم على الكلى
فاذا كان الكلى مقدما على الجزئى يكون عالما بمنزلة الكلى من على عالمه

بمنزلة

بمنزلة الجزئى وعالمه بمنزلة الفعل فعلى هذا اى من القياسية
وهو اى الفعل احصاه الاول لانه اقوى لان فاعل لكونه مستندا
لتيقن ان ذاته فعل ان هو عامل بخلاف الاسم والحرف
ولكونه اكثر فائدة لان له يحمل الزمان والحدث وضعا بخلاف فيهما
وجملتها اى جملة القياسية مسبقة الى اول الفعل على ان طلق
اى مقدما كان اول ذاته والثانى اسم الفاعل والثالث
اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس المصدر
والسادس اسم اى صناف والسابع اسم الزمان وضبطه ان
ان يقال ان العامل فعل يجئ منه ان يكون عامل بان صناف الاول
الفعل فان كان الثانى فعل يجئ احدان يبنى على الفعل اول
الاول احصاه وان كان الثانى فعل يجئ ان يكون
مشتقا منه اول فاعل فان كان الاول فهو اسم المفعول
وان كان الثانى فعل يجئ ان يكون الجرى على فاعل اول الاول

الكلم الثلاثة واحد الثلاثة خلافا لمن ان يرفع الا بهما والنصب
خاصة اول وان كان الاول فهو اسم العام وان كان
الثاني فهو اسم الخاص وان كان الثالث فهو الصفة
المشبهة اما ان يول اى الفعل عاملة يعمل الرفع والنصب
في الاسم نحو ضرب زيد عمرا فضرب يعمل الرفع في زيد والنصب
في عمرا وانما اشارة الى ما هو عمله الفعل في الرفع والنصب
وقولنا له اى الفعل ليستدعي سوى الفاعل والمفعول
وما يشبههما وهو اسم كان وخبره فيلزم الا يعمل الا
الرفع والنصب واما المفعول في نحو مررت برجل فعامل فيه الجر
لا يقال الفعل لا يعمل هذا الفعل اللازم لتعديه الى المفعول به
ان يجر فاجر فعامل في مثل هذا هو الحرف لانا نقول الفعل
يعمل ان ورث والجر هنا بيد ان معنى ذهب فوجب ان يعمل
كما عمل الفعل لكن ما وقع اصطلاحا ان يعمل

الرفع والنصب لا جائز ان يعمل الرفع لعدم جواز ارتفاع
حادث بشيء على وان حلق به وان ان يعمل النصب لانه يلزم
عدم الفرق بين المتعدي بالحرف وبين المتعدي بنفسه وانه
فلم يبق الا الجر اذ الكلم يعدو مشبه اى عضا في اليه من
حيث ان تصال بما قبله وان يكفي ان العمل للفعل لانه
اذا ثبت ان هذا الحروف عامل وقد ولي الاسم فبالحرف
ان يعمل وان يعمل العمل الذي قبله اذ العامل ان اذا
تنازع عاملان معمول واحد فان عمل احدهما وجب ان لا
اوجب الى المعمول واعمال ان قرب احق واما الرفع
فعام اى يعمل جميع ان فعال مسندا بكان اول ذا
الرفع ان كان فعلا مسندا بكان اول ذا رفع اخا
واحدا بالاسم الواحد فاعلا اى ما على الفعل اذا اسند الفعل
الشيء اى الى ذكر الاسم الواحد حال كونه ذكر الفعل فقد ما عليه اى

على ذلك الكلام الواحد نحو ضرب زيد وانما قال المسند
لم يقل الخبر ليعلم الانشائيات قوله عقد ما على احتراز
عن المبتدأ نحو زيد ضرب ما نحن فيه قد اسند الى زيد
وهو ليس عقدا على ما هو مبتدأ قال الشارح الدماميني
في شرح التزيينية قال علماء الاستثناء يقول الا ان المسند
او جزء اقتضاه الخ الى آخره قوله عقد ما عليه لان
الفعل لم يسند الى المبتدأ بل اسند الى ضميره وكما انه
يجاب عنه بان يقال لانا لم ان الفعل لا يسند الى المبتدأ
لانه وان كان مسندا الى ضميره لكنه مع ضميره مسند الى
المبتدأ وهذا الاعتبار يجوز ان يعتبر المبتدأ مسندا اليه
لان المحاكم مستلزم للمحاكم تكلم وانما كان
الفاعل واحدا لان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد
وهو لا يختلف عليك ان نسبة الفعل الى فاعل الا بخلاف

المفعول

المفعول فانه نسبة الفعل اليه ليس على وجه الاسناد
بل على وجه التعلق وهو مختلف ويجيء له تمام مسيل
قال صاحب المقالية الفاعل والدلان في قولك ذهب زيد
صدر الكلام بزيد وبحرف الجر الا ان حرف الجر لا يدخل
الا على اسم مفرد وما يدخل عليه هنا هو الفاعل فيلزم
الفاعل واحدا بالضرورة والى هذه الاشارة بقوله الخ
واحدا واما وجه تقديم الفعل على الفاعل فهو الا
لفعل علة لم اذ لا يمكن الفاعل فاعلا وجوده به وانه والعلة
متقدمة على المعلول فان لم يكن الفاعل مظهرا مفردا كما
اذا قيد اعاد ذكر كالتاء في فعلت او الجمع كالتاء في
او مستكنا كما مثل في افعل ثم الفعل منقسم باعتبار
احد صحة وهو اي الفعل المقدر ما يدخل
المفعول به بنفسه واسطة الحرف والثاني لازم وهو

اى الفعل الازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوزه الى
غيره كذهب زيد وقعد وقام الذهاب والقيام
والمقصود مما يختص بالفاعل ولا يتجاوزه الى غيره
واما الفعل المتعدى فانه منقسم على قسمين احدهما
متعد الى مفعول واحد فقد كفرت زيدا فالفعل تعدى
الى مفعول واحد وهو زيدا وثانيهما متعد الى مفعولين
والمفعولان لا يخلو اما ان يكونا غيرين احدهما غير الاول
مثاله كاعطيت زيدا درهما فالفعل تعدى الى مفعولين
وهو درهم غير المفعول الاول وهو زيد ويجوز
حذف الاقتصار على احدهما فتقول اعطيت زيدا
او تذكرهما اعطيت او اعطيته درهما ولا تذكر
من اعطيته لهذا عبارة عن جانب المفعول والله قال
في الاول وعدة الثاني فلذلك يجعلهما مسألة واحدة بصيرة

ويجوز

باعث تحرير حروف السند اولدر كه اشبو بيك ايكى يوز قرق ايكى سنه سنده
رومانيا جمازه الآخر يك ايكى كونى قريئ جركز كومانده ساكن اولان بلال افندينك
اوغلو عز الدين خان مدرسنده ملا مصلح الدينك اوده سنده خانقون سلقاونه
صوطه مابين ده اشاغه چقمدرجين افطاده رويئ اولنه غفلت الصحيح

شهو الحال

ممن مرتضاجليبه
ملا مصلح الدين
محمد افندى
ملا حسن
ملا نوح
ملا خليل
وغيرهم ممن حضر

سنه بيك ايكى يوز قرق ايكى سنه ربى الآخر ينك اون ايكنجى كونى
عز الدين جمع كونى دنيايه كلمشدر والله اعلم بالصواب

بابت تحریر السنه اولدرکه استنبولده بیک ایکیوز اللوزیدینجی سنه سی خلال نده ماه
اولکی یکرمی برنجی کونی حضرت سلطان محمد خان قرنینه سنده تمر بنا نام کمسنه نک اوغلو مصطفی
خانه مدرسه سنده مثلا بلال نامی اوه سنده ثانی سلفا اورزه صوفته مابینده
اشاغه جقمه رجحان اقتضاسی رؤیته اولنه مثلا بلال

مثلا ابراهیم خلیل بن ابراهیم
مثلا عبد الحلیم
مثلا احمد جمیل
مثلا احمد
عبد الحلیم الحاسب

و تورث ثم تقسم فرائضی

شریک وکاله یکون تعالی فی الارض و السماء وصفته کل فعال فی حقه تعالی
واما الثالث فلا یعده ایضا لانه تعالی فان اراد عبدا من عباده یجعله
فقیرا وان اراد عبدا من عباده یجعله غنیا وقس علیه سائر الاصل
فصل اما الصفات الواجبة فی حقه تعالی نعشرون وهی علی ثلثة انواع
الاول نفسیة والثانی تنزیهیة والثالث لازمة اما الصفات النفسیة
فهی سبعة الوجود القدم والبقاء والوحدانیة والمخالفة للحوادث والقیام
بنفسه واما الصفات التنزیهیة فسبعة حیوة وعلم وسمع وبصر وارادة
وکلام وتکوین والتکوین والصفة الجائزة اما الصفات الجائزة فالتکوین
والتحلیق والترزیق والضاء والانشاء والابداع والاحیاء والاماتة
والاغناء والتصویر واما الصفات اللازمة فسبعة حیّ علیم سمیع
بصیر مرید قدیر متکلم فان قلت ما احکم الایمان فلنا ان احکم الایمان
بثلثة الاول ان یکون امنا فی الدنیا من الخراج وان لا یکون اسیرا
والثانی الخلاص من العذاب الابدی فی الاخرة واما بقاء الایمان

فصل ٣٥

فتنة الاول ان يؤمن للغائب والثاني ان يعتقد على انه لا
ان يؤمن بالغائب يعلم الغيب الا الله والثالث ان يعتقد الحلال حلالاً والرابع ان يعتقد
والدم على كل شيء الحرام حراماً والخامس ان لا يعتقد الا ميز من رحمة الله تعالى والسادس
قد رد على ارسلنا ان يكون خائفاً من الله تعالى دائماً ولزوم الايمان بثبانه الاول الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر والثاني جهاد في سبيل الله تعالى مع النفس
ودعاء الشيطان واحياناً مع الكفار وسبب الايمان الاسنان الاول
وجهة الدليل عقلي كالسموات السبع والارضين كسائر المخلوقات فانهم
شاهدون لوجود الله تعالى ووحدانيته والثاني دليل نقلي يعني ان
القرآن شاهد لوجوده ووحدانيته والثاني من الشرائط وملائكة يعني
ان الله تعالى وملائكته لقد خلقهم الله تعالى من النور يعني لا بد لكل ان تعرف
واحد الجمع للملائكة سبعة طوائف الاول موجود والثاني انهم عاملون باوامر الله
تعالى والثالث لا يعصون الله تعالى كالانس والجن والرابع لا يأكلون

والنوم